

22 October 2013
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع الثالث عشر

جنيف، ٢-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

البند ١١ من جدول الأعمال

النظر في وضع الاتفاقية وسير عملها بوجه عام

تحقيق أهداف خطة عمل كارتاخينا: تقرير جنيف المرحلي ٢٠١١-٢٠١٣

مقدم من الرئيس المعين للاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف*

القسم رقم ٢

إزالة الألغام

ثالثاً - إزالة الألغام

١ - جاء في تقرير جنيف المرحلي الصادر عن الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف أن هناك، حتى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ٣٦ دولة طرفاً أشارت رسمياً إلى أنه يتعين عليها الوفاء بالالتزام الوارد في الفقرة ١ من المادة ٥ من الاتفاقية. ومنذ الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف أبلغت دولتان طرفان هما بوتان وجمهورية فيترويللا البوليفارية أنهما فرغتاً من تنفيذ أحكام المادة ٥. وقد تمثلت جهود بوتان فيما يتعلق بامتثال أحكام المادة ٥ تطهير ٣٦٠ ١ متراً مربعاً من المنطقة الملوثة في نغانغلام في عام ٢٠١٠ وثلاثة مواقع في غوباركوندا بلغت مساحتها الإجمالية ٤٠٣٠ ٤ متراً مربعاً في عام ٢٠١٣ بالإضافة إلى ٣٠ ٠٠٠ متر مربع من المناطق الملوثة في مناس وذلك قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

* قُدمت هذه الوثيقة بعد الموعد المحدد من أجل تمكين الدول الأطراف من تقديم معلومات شاملة عن أنشطتها.

بالنسبة إلى بوتان. وتمثلت الجهود التي بذلتها جمهورية فزويلا البوليفارية امتثالاً لأحكام المادة ٥ في تدمير ١٠٧٣ لغماً مضاداً للأفراد وُضعت في ١٣ منطقة ملغومة حوالي ستة مراكز بحرية وقد استخدمت كل من بوتان وجمهورية فزويلا البوليفارية مواردها الخاصة بها لإنجاز عملياتها في مجال إزالة الألغام.

٢- وهناك الآن ٣٤ دولة طرفاً ممن أشارت رسمياً إلى أنه لا يزال يتعين عليها الوفاء بالالتزام الوارد في الفقرة ١ من المادة ٥ من الاتفاقية وهي: إثيوبيا والأرجنتين وإريتريا وأفغانستان وإكوادور وألمانيا وأنغولا وبوروندي والبوسنة والهرسك وبيرو وتايلند وتركيا وتشاد والجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وزمبابوي والسنغال وشيلي وصربيا والصومال وطاجيكستان والعراق وقبرص وكرواتيا وكمبوديا وكولومبيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموريتانيا وموزامبيق والنيجر وهنغاريا واليمن.

٣- وقد تم الاتفاق، في خطة عمل كارتاخينا، على أن تتولى الدول الأطراف التي منحت تمديدات في المهل الأصلية التي ضُربت لها بموجب المادة ٥ إنجاز تنفيذ المادة ٥ في أقرب وقت ممكن ولكن في موعد لا يتجاوز المهل الممددة المحددة لها، وضمان سير التقدم في اتجاه الإنجاز وفقاً للالتزامات المحددة في طلبات التمديد التي تقدمها والقرارات المتخذة بشأن طلباتها، وتقديم تقارير منتظمة عن هذا التقدم إلى اللجنة الدائمة المعنية بإزالة الألغام والتقييف بشأن مخاطرها وتكنولوجيات الأعمال المتعلقة بها، وإلى اجتماعات الدول الأطراف والمؤتمرات الاستعراضية. ولتيسير اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالتزاماتها، دعا رؤساء اللجنة الدائمة المعنية بإزالة الألغام والتوعية بمخاطرها وتكنولوجيات الأعمال المتعلقة بها كل دولة طرف مُدِّدَت المهلة التي مُنحت لها من أجل تقديم معلومات مستكملة إلى الدول الأطراف فيما يتعلق بطائفة من الالتزامات المقطوعة والمراحل المحددة الواردة في طلباتها التي قدمتها بشأن التمديد.

٤- ودعا الرؤساء أفغانستان إلى إحاطة اللجنة الدائمة علماً بما استجد بشأن التزامها الذي قطعت على نفسها بإجراء دراسة استقصائية، في عام ٢٠١٣، عن ٨٦٣ من المجتمعات المحلية المتأثرة و١٥ ٣٦١ من المجتمعات غير المتأثرة وبحثاً يستقصي آحاد القرى في ٨٦٣ مجتمعاً متأثراً و٢ ٢٩٥ مجتمعاً غير متأثر. كما دعا الرؤساء أفغانستان إلى الإبلاغ عن أية مراجعة لخطة عملها والأسباب الداعية إلى تلك المراجعات، وكذلك التزامها باستعراض خطة عملها على أساس متواصل باتباع نهج شامل هو على جانب كبير من الأهمية في إعداد طلبات التمديد. وعلاوة على ذلك، دعا الرؤساء أفغانستان إلى إبلاغ المعلومات المتعلقة بالإنجازات السنوية الخاصة بالتقدم المحرز كما ورد ذلك في الجزء ١٧-٧ من طلب التمديد الذي تقدمت به أفغانستان.

٥- وأبلغت أفغانستان بأنه تمت، خلال الشهر الأول من طلب التمديد (نيسان/أبريل ٢٠١٣) إزالة ما يبلغ عدده الكلي ١٧٦ مصدراً من مصادر الأخطار التي تنتشر في مساحة قدرها ٦,٩ كيلومترات مربعة وتم إلغاء أربعة مصادر للخطر تنتشر في مساحة

قدرها ٠,٢ كيلومتر مربع. وأبلغت أفغانستان بأن الدراسة الاستقصائية التي اضطلعت بها بشأن المجتمعات المحلية متأخرة عن الموعد المحدد لإنجازها نتيجة الاقتصار على تمويل ٣٣ فريقاً من أصل الأفرقة الثمانية والخمسين اللازمة ونتيجة للزيادة غير المتوقعة في عدد المجتمعات المحلية غير المسجلة في المعجم الجغرافي.

٦- وللتذكير فإن الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف لاحظ أن الجزائر قد تفيد من مناقشة وضعها مع سائر الدول الأطراف التي تمتلك خبرة فيما يتعلق بتطهير تضاريس شبيهة والتي تواجه مشكلات مماثلة وأن هذا التعاون المتبادل قد يعود بالفائدة على الجميع ويفضي إلى تحسين معدلات التطهير كما لاحظ أهمية استفادة الجزائر من جميع الوسائل التقنية وغير التقنية بغية الإفراج عن المناطق المشتبه في أنها خطيرة. ودعا الرؤساء الجزائري إلى تقديم معلومات مستكملة عن هذه المسائل وعن مراحل التقدم المحرزة في عام ٢٠١٣ كما وردت في الطلب الذي تقدمت به من أجل التمديد بما في ذلك التزاماتها بغية: الانتهاء من العمليات المضطلع بها في منطقة ملغومة تبلغ مساحتها ٤,٥ هكتار في دائرة مرسى بن مهيدي بولاية تلمسان، والبدء في العمليات في منطقة ملغومة هي دائرة باب العيسى من ولاية تلمسان والتي تبلغ مساحتها ٢,٤ هكتار، والانتهاء من تلك العمليات؛ والبدء في عمليات تطهير منطقتين ملغومتين تبلغ إجمالي مساحتهما ٤,٦٥ هكتار في دائرة مغيّة من ولاية تلمسان والانتهاء من تلك العمليات؛ والبدء في عمليات تطهير ٦٤,٥ هكتار من الأرض الملغومة في دائرة البويهي؛ ومواصلة عمليات التطهير المضطلع بها في منطقة ملغومة في دوائر المشربية والنعامية وعين الصفر؛ والبدء في عمليات تطهير منطقة ملغومة تبلغ مساحتها ٨٤ هكتاراً في دائرة الزيتونة من ولاية الطارف والانتهاء من تلك العمليات؛ والبدء في عمليات تطهير مناطق ملغومة تبلغ مساحتها ٧٢ هكتاراً في دائرة عين الكرمة من ولاية الطارف؛ والانتهاء من عمليات تطهير منطقة ملغومة تبلغ مساحتها ٦٦ هكتاراً في دائرة تاورة من ولاية سوق أهراس.

٧- وقد أبلغت الجزائر أنه تم إبطال مفعول ألغام قُدّر مجموعها حتى الآن بـ ٦٧٠ ٨٥٦ لغماً من مصادر شتى: حيث تم إزالة ٢٨٣ ٦٨٠ لغماً خلال أعمال التطهير، وتدمير ١١٠ ١٥٩ ألغام كانت مخزنة كما تم تحديد مواقع ٩٩١ لغماً معزولاً كما تم تدميرها حوالي مناطق معروفة أو مشتبه فيها وتم كذلك تحديد مواقع ٩٠٧ ١٥ ألغام أخرى وضعها الجيش الجزائري في عامي ١٩٩٤-١٩٩٥ وتم تدميرها. وقد تم التعامل مع ما مجموعه ٢٣٢ ٥٧٧ ٦ هكتاراً من الأرض. أما المناطق التي أزيلت منها الألغام في بلدية المريج من ولاية تبسة وبلدية باب العيسّة من ولاية تلمسان فإنه لم يبت فيها بعد وهي في انتظار تسليم المسؤولية عنها للسلطات المحلية. وعملية تطهير المناطق الملغومة ما زالت متواصلة وفقاً لخطة العمل الواردة في طلب الجزائر للتمديد.

٨- وللتذكير فإن الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف طلب إلى أنغولا أن تقدم معلومات إضافية أو أن تقدم إيضاحات إلى الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف بشأن

ما يلي: التكلفة المقدرة للتنفيذ بما في ذلك التكاليف التي ستغطيها أنغولا من ميزانية الدولة كجزء من التكاليف الكلية للتنفيذ؛ والحجم الفعلي للمناطق التي ستتعامل معها كيانات عامة ومواقعها وتحديد المناطق الجغرافية التي تشهد الإنجازات السنوية للتقدم المتوقع وتحديد ما إذا كانت المناطق التي تتعامل معها كيانات حكومية تشكل جزءاً من المناطق المتبقية الواردة في الطلب والتي يشتهب في أنها خطرة والبالغ عددها ١١٦ ٢ منطقة؛ والنسبة التي تشكلها تلك المساحة من عدد المناطق المتبقية المشتبه في أنها خطرة الواردة في طلب التمديد، وتوضيح أولويات أنشطة تطهير المناطق التي ستقوم بها الجهات المسؤولة عن التطهير في بحر الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وتوضيح علاقة تلك الأنشطة، إن وجدت، بمشروع المسح غير التقني الذي تجريه أنغولا؛ ونتائج مشروع البحوث غير التقنية التي تجريها أنغولا والرامية إلى تحديث البيانات المتعلقة بالمناطق المشتبه في احتوائها على ألغام في البلد؛ وتقييم المعلومات المتعلقة بالمسح التي تطلع بها أنغولا في شراكة مع منظمة هالو ترست والمنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية؛ ونتائج الجهود الرامية إلى ضمان اكتمال نظام المعلومات الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك الجهود الرامية إلى الحصول على المعلومات من جميع الجهات العاملة في الأنشطة المتعلقة بالمسح و/أو التطهير في أنغولا وإدخال تلك المعلومات وإدارتها. ودعا الرؤساء أنغولا إلى تقديم معلومات مستكملة عن هذه المسائل وعن الإنجازات السنوية للتقدم كما ترد في طلب التمديد الذي تقدمت به.

٩- وأبلغت أنغولا بأنه تم، في الربع الأول من عام ٢٠١٣، التعامل مع ما مجموعه ٦٥٠ ٣٧٣ ٨ متراً مربعاً مما أدى إلى تدمير ٣٢٨ لغماً من الألغام المضادة للأفراد و٢٦ لغماً من الألغام المضادة للدبابات و٣٥٦ ٢٦ قطعة من الذخائر غير المنفجرة و٩٧٤ ٢١٨ كيلوغراماً من مختلف المواد. وفي إطار هذه العملية، تم تطهير طرق بلغ إجمالي طولها ٢٢٨ كيلومتراً وإزالة الألغام من ١٣ كيلومتراً من خطوط الكهرباء. وفيما يتعلق بقاعدة البيانات الوطنية بُذلت جهود مشتركة من أجل تحديث البيانات مما مكن الهيئة الوطنية الأنغولية لإزالة الألغام من وضع خط أساس أكثر توازناً يعكس على نحو أدق مستويات التلوث الفعلية. وقد شملت هذه الإجراءات القيام بزيارات إلى مقاطعتين من أجل دمج البيانات وتنظيم مائدة مستديرة حضرتها ست من شركات إزالة الألغام من أجل تحليل الاختلافات بين البيانات. وذكرت أنغولا أن خط الأساس الحالي يشمل ٤٢٥ ١ منطقة يبلغ إجمالي مساحتها ١٥٦٠ كيلومتراً مربعاً. وفيما يخص المسح غير التقني، تمت تغطية ما مجموعه ٦٢٥ ٣ منطقة في طول وعرض المقاطعات الثماني عشرة مما أدى إلى تحديد ١٢١ ١ منطقة نشطة واعتبار ٣٥٥ ٢ منطقة في عداد المناطق المنتهية والتي أزيلت منها الألغام أو المناطق التي تبين خلوها منها، واعتبار ١٤٩ منطقة بصدد التطهير. وفيما يتعلق بمشروع وضع الخرائط اضطلع بالمهام التالية: تدبير وشراء الموارد التقنية اللازمة لتنفيذ المشروع؛ وتدريب ٣٥ تقنياً على التعامل مع معداتهم التقنية؛ وإعداد "ملفات" خاصة بمختلف المقاطعات تتضمن معلومات أساسية عن الإجراءات المتعلقة بالألغام.

١٠- وللتذكير، فيما يتعلق بالأرجنتين، فإن المؤتمر الاستعراضي الثاني أشار إلى أهمية تقديم الدول الأطراف لمعلومات عن التغيرات التي تطرأ على حالة السيطرة على المناطق المغمومة عندما تشير تلك الدول إلى أن المسائل المتعلقة بالسيطرة تؤثر في تنفيذ المادة ٥ من خلال فترات التمديد. ولم تبلغ الأرجنتين عن حدوث أي تغيير.

١١- وللتذكير فإن الاجتماع التاسع للدول الأطراف لاحظ أهمية تقديم البوسنة والهرسك لإيضاحات فيما يخص المساحات التي لا يزال يتعين التعامل معها في كل منطقة إدارية. ودعا الرؤساء البوسنة والهرسك إلى تقديم أحدث المعلومات عن هذه المسائل وعن الإنجازات الرئيسية الخاصة بالتقدم المحرز في عام ٢٠١٣ كما ورد ذلك في الطلب الذي تقدمت به البوسنة والهرسك من أجل التمديد، بما في ذلك التزامها بالتعامل مع ما مجموعه ١٧٩,٤ كيلومتراً مربعاً (٣٢,٧٥ كيلومتراً مربعاً عن طريق مسح المناطق التي تقع ضمن "فئة الأولوية الثالثة"، و٩,٢٧ كيلومتراً مربعاً بواسطة إزالة الألغام، و٢١,٣ كيلومتراً مربعاً عن طريق المسح التقني، و١١٥,٧٥ كيلومتراً مربعاً عن طريق المسح العام).

١٢- وأبلغت البوسنة والهرسك بأنه لم يحدث منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ أي شيء في مجال تطهير حقول الألغام المعلقة وبأن البوسنة والهرسك واصلت تنفيذ الأنشطة التي رسمت لها خططها كما هو وارد في الاستراتيجية العامة لأنشطة إزالة الألغام التي اعتمدها مجلس وزراء البوسنة والهرسك للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٩. وأبلغت البوسنة والهرسك عن الانتهاء من تعيين عضوين جديدين في لجنة إزالة الألغام وكان عدم التعيين سبباً في تعطيل أنشطة تلك اللجنة. وبالنظر إلى قلة الأموال المتاحة وقساوة الأحوال الجوية في فصل الشتاء وبداية فصل الربيع، تواصلت الأنشطة المتوخاة بنسق أبطأ غير أن البوسنة والهرسك ما زالت تأمل أن تبلغ أهدافها بحلول نهاية هذا العام. وفي تقدير البوسنة والهرسك أن المساحة الإجمالية للمناطق التي يشتهب في أنها ملوثة بالألغام تبلغ ٢٥٠ كيلومتراً مربعاً. وتنوي البوسنة والهرسك الحد من عدد المناطق المدرجة ضمن "فئة الأولوية الثالثة" باستخدام منهجية جديدة على أن يتم الانتهاء من هذه الجهود بحلول نهاية هذا العام. وسيؤدي هذا إلى التقليل من مساحة المناطق المشتبه في خطرها بـ ٧٠ كيلومتراً مربعاً على الأقل وكذلك إعداد منطقة مساحتها ٣٠ كيلومتراً مربعاً لتنفيذ عمليات التطهير فيها. وقد أعربت البوسنة والهرسك عن التزامها بإكمال أنشطة إزالة الألغام كما هو مبين في استراتيجيتها الوطنية بحلول عام ٢٠١٩، ملاحظة أن هذا يتوقف، إلى حد كبير، على توافر الأموال التي يقدمها المانحون وهي أموال شحيحة وفي تآكل مستمر.

١٣- وتم التذكير بأن كمبوديا ستجري مسحاً مرجعياً لجميع المقاطعات المتأثرة بحلول نهاية عام ٢٠١٢ للتوصل إلى صورة أوضح عن تحديات التنفيذ المتبقية، وتقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في تنفيذ المسح المرجعي وتقديم تقارير إلى الدول الأطراف عن نتائج المسح المرجعي، وموافاة الدول الأطراف بنصوص منقحة لخطة العمل والجدول الزمني والميزانية.

ودعا الرؤساء كمبوديا إلى تقديم معلومات محدّثة عن هذه المسائل وعن المنجزات الرئيسية الدالة على إحراز تقدم في عام ٢٠١٣ وفقاً لما هو مبين في طلب التمديد الذي تقدمت به بما في ذلك الالتزامات التي قطعتها كمبوديا على نفسها فيما يتعلق باستكمال مسحها المرجعي، بحلول نهاية عام ٢٠١٢، ومراجعة خطة العمل التي طرحتها في طلبها، وتطهير مساحة إجمالية قدرها ٧٧٨ ٨١١ ٤١ متراً مربعاً من الألغام.

١٤- وأبلغت كمبوديا أن إحدى النتائج التي تمخض عنها المسح الأساسي تشير إلى وجود ١٥ ٥٧٨ منطقة مشتبه في أنها خطرة تبلغ مساحتها الإجمالية ١ ٩١٤,٨ كيلومتراً مربعاً. وتكاد جميع الوكالات المعنية بهذه المسألة توفي بما عليها خلال السنة الثالثة من تنفيذ استراتيجيتها الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام وقد تم وضع الاستراتيجية الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام وإطار الرصد والتقييم كما تم، في عام ٢٠١٣، تقييم تلك الاستراتيجية وستتاح النتائج في وقت قريب. وقد تم التعامل، في الفترة ما بين عام ٢٠١٠ وآب/أغسطس ٢٠١٣، مع مساحة إجمالية قدرها ٩٦٠ ٠٠٠ ٢٨١ متر مربع مما أدى إلى تدمير ١٣٦ ٦٥ لغماً مضاداً للأفراد و١ ٧٤٤ لغماً مضاداً للدبابات و١٠٩ ١١٧ من الذخائر غير المنفجرة.

١٥- ودعا الرؤساء شيلي إلى تقديم معلومات مستكملة عن المنجزات الرئيسية الدالة على إحراز تقدم في عام ٢٠١٣ وفقاً لما ورد في طلب التمديد الذي تقدمت به شيلي بما في ذلك التزامها بتطهير ما مجموعه ٢٦ منطقة تقع في مقاطعات آريكا وباريناكوتا (١٤)، وأنتوفاغاستا (عشر مناطق) وماغالانس وأنتارتيكا تشيلينا (منطقتان) وتبلغ مساحتها الإجمالية ١٤٥ ٢١١ ٤ متراً مربعاً والقيام، في إطار هذه العملية، بتدمير ما مجموعه ١٥ ٠٤٩ لغماً مضاداً للأفراد و٨ ٣٨٠ لغماً مضاداً للدبابات، والزامها بالتعهد بتطهير ما مجموعه ٢٦ منطقة ملغومة في مقاطعات آريكا وباريناكوتا (١٤ منطقة) وأنتوفاغاستا (عشر مناطق) وماغالانس وأنتارتيكا تشيلينا (منطقتان).

١٦- وأبلغت شيلي أنها قامت، حتى الآن، بتدمير ٣٨ في المائة من ألغامها وذلك يعادل تدمير ٤٦٠ ٦٩ لغماً من الألغام الموضوعة البالغ عددها ٨١٤ ١٨١ لغماً. وتعاملت شيلي كذلك مع ٣٤,٣٢ في المائة من المناطق التي يتعين التعامل معها بما يعادل ٨٢٥ ٩٦٥ ٧ متراً مربعاً من أصل مساحة إجمالية قدرها ٢٨١ ٢٠٧ ٢٣ متراً مربعاً.

١٧- وتم التذكير بأن كولومبيا قد قدمت، في طلبها، خطة للتطهير تقتصر على الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، وطلب إليها أن تقدم إلى مؤتمر الدول الأطراف الثالث عشر خطة تنفيذ منقحة تتضمن فهماً مدعوماً بالأدلة لمواقع وطبيعة التلوث وتشتمل على توقعات سنوية منقحة توضح المناطق التي سيتم التعامل معها فضلاً عن تحديد وقت وكيفية التعامل معها. ودعا الرؤساء كولومبيا إلى تقديم معلومات مستكملة عن هذه المسائل وعن المنجزات الرئيسية الدالة على إحراز تقدم في عام ٢٠١٣ وفقاً لما ورد في طلب التمديد الذي تقدمت به بما في ذلك معلومات عن إنجاز ما يلي في عام ٢٠١٣: التعامل مع

ما مجموعه ٩٣٢ ٥٧٥ ٢ متراً مربعاً عن طريق المسح غير التقني؛ والتعامل مع ما مجموعه ٢٨٨ ٧١٧ ١ متراً مربعاً عن طريق التطهير؛ وزيادة القدرة على إزالة الألغام برفعها إلى ١٤ فرقة وطنية لإزالة الألغام و١٧ فرقة مدنية لإزالة الألغام و١٥ فرقة من أفرقة المسح غير التقني؛ وتنفيذ خطة الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ تنفيذاً كاملاً من أجل التصدي للتلوث في ١٤ بلدية بالتعامل مع ما مجموعه ٤٨٢ ٣٧٨ ١١ متراً مربعاً من المنطقة الخطرة و٣٩٣ ٥٥١ ٤ متراً مربعاً من المنطقة الملوثة.

١٨- وأبلغت كولومبيا أن أربع منظمات مدنية طلبت، حتى الآن، أن يتم اعتمادها، وأن إحداها وهي منظمة هالو تراسست قد تم اعتمادها وهي في الوقت الحاضر على استعداد لمباشرة أنشطة إزالة الألغام. كما عرضت البحرية الوطنية إنشاء فرقة جديدة في عام ٢٠١٣ واقترح الجيش الوطني إنشاء فرقة جديدة في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ وتوقع إنشاء ١٤ فرقة بحلول عام ٢٠١٤. وقد حددت كولومبيا ١٠٠ بلدية متأثرة بالألغام المضادة للأفراد حيث حددت ٢٠ بلدية منها على أنها مأمونة الجانب للاضطلاع بأنشطة إزالة الألغام. ومن أصل تلك البلديات العشرين، أخضعت ثمان لتدخلات من جانب فرق إزالة الألغام كما طلبت منظمة هالو تراسست من بلديتين اثنتين التدخل في هذا الصدد. وأبلغت كولومبيا أنها مستمرة في تنفيذ خطة العمل لإزالة الألغام لأغراض إنسانية حيث اضطلعت فرقة إزالة الألغام لأغراض إنسانية بأنشطة في سبع بلديات في عام ٢٠١٢ كما أعلنت بلديتان هما بسان كارلوس والدورادو "حاليتين من الاشتباه في وجود ألغام مضادة للأفراد فيهما". وفي عام ٢٠١٣، ستضع كولومبيا خطة عمل لإزالة الألغام لأغراض إنسانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ وستطرح تلك الخطة على الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف.

١٩- ودعا الرؤساء كرواتيا إلى تقديم معلومات مستكملة عن المنجزات الرئيسية الدالة على إحراز تقدم في عام ٢٠١٣، وفقاً لما ورد في طلب التمديد الذي تقدمت به، بما في ذلك التزامها بالتعامل مع ١٢٥ كيلومتراً مربعاً (حذف ٢٥ كيلومتراً مربعاً عن طريق المسح العام و٥٠ كيلومتراً مربعاً سيتم حذفها عن طريق المسح التقني وحذف ٢٥ كيلومتراً مربعاً عن طريق التطهير) ومن شأن ذلك أن يزيل الخطر الذي يتهدد الأراضي الزراعية. وقد أبلغت كرواتيا أن المنطقة المشتبه في وجود الألغام فيها في الوقت الحاضر يبلغ إجمالي مساحتها ٦٦٩ كيلومتراً مربعاً. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، قللت أنشطة إزالة الألغام المناطق المشتبه في خطورها بـ ٩,٢ كيلومترات مربعة، وأدى المسح غير التقني إلى حذف مساحة أخرى قدرها ١٠,٢ كيلومترات مربعة وأنه تم، في مطلع العام، تحديد مواقع ٢٩٢ لغماً مضاداً للأفراد و٢٩٩ لغماً مضاداً للدبابات و٢١٣ ١١ قطعة من الذخائر غير المتفجرة كما تم تدميرها.

٢٠- وأبلغت كرواتيا كذلك أن كامل الحدود التي تفصل بينها وبين هنغاريا سيتم تطهيرها من الألغام بحلول شهر آب/أغسطس من هذا العام. وعلاوة على ذلك، فإن هناك

جهوداً تُبذل من أجل سنّ قانون جديد بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام وسيكون ذلك القانون أكثر تنافساً مع أحكام الاتفاقية وسيتمكن من استخدام الموارد الوطنية على نحو أكثر كفاءة وتحلياً بالمسؤولية وذلك عن طريق إعادة تعريف منهجية كرواتيا حيال الإفراج عن الأراضي وتوحيد المشاريع الصغيرة المتناثرة في إطار مشاريع كبرى بما يزيد من فعالية التكاليف والسلامة بالنسبة إلى العاملين في مجال إزالة الألغام.

٢١- وللتذكير، فيما يتعلق بقبرص، فقد لاحظ الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف أهمية قيام كل دولة طرف بتقديم معلومات عن التغييرات في حالة السيطرة على المناطق الملوثة عندما تشير الدولة الطرف إلى أن الموضوعات المتصلة بالسيطرة تؤثر على المادة ٥ أثناء فترات التمديد. ولم تبلغ قبرص عن حدوث أي تغييرات.

٢٢- وتم التذكير، بالنسبة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، بأن التقييم العام والدراسة الاستقصائية العامة الجاريين بشأن مكافحة الألغام أمران مهمان فيما يخص تحقيق الوضوح ووضع خطة مفصلة وبأن الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف قد لاحظ أهمية قيام جمهورية الكونغو الديمقراطية بإحاطة الدول الأطراف علماً بالجهود المبذولة من أجل تنفيذ التقييم العام والدراسة الاستقصائية العامة المتعلقين بمكافحة الألغام وبالناتج المتمخضة عن تلك الجهود. ودعا الرؤساء جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تقديم معلومات مستكملة عن هذه المسائل وعن المنجزات الرئيسية الدالة على إحراز تقدم في عام ٢٠١٣ وفقاً لما ورد في طلب التمديد الذي تقدمت به، بما في ذلك التزاماتها بإجراء المسح غير التقني في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بهدف الإفراج عن المناطق السبعين المشتبه في أنها ملوثة وإجراء مسح تقني لتحديد موقع وإبعاد ١٢ منطقة تأكد أنها ملوثة على وجه الدقة وذلك قبل إجراء أعمال التطهير.

٢٣- وأبلغت جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنها ما زالت لا تمتلك ما يكفي من المعلومات للوفاء بالمتطلبات الواردة في المادة ٥ وبأن المنطقة التي مُسحت من الأرض التي يتعين مسحها لم تتجاوز ٣٠ في المائة. وأبلغت جمهورية الكونغو الديمقراطية أن المسح الوطني، الذي سيجري على ٥ مراحل سيستغرق تسعة أشهر بداية من ١ أيار/مايو ٢٠١٣ وقد بوشر به في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣. غير أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لن تتمكن من تقديم طلب بالتمديد قبل كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لأن المسح لن ينجز إلا بحلول ذلك التاريخ.

٢٤- ودعا الرؤساء إكوادور إلى تقديم معلومات مستكملة عن المنجزات الرئيسية الدالة على إحراز تقدم في عام ٢٠١٣ وفقاً لما ورد في طلب التمديد الذي تقدمت به، بما في ذلك التزامها بإجراء مسح تقني وإزالة الألغام وضبط الجودة في هذا المجال في ١١ منطقة تقع في قطاع ولاية مورونسا سانتياغو في منطقتي سولداد ومونجيس وريبولينوس. وأبلغت إكوادور بأنه تم، في بحر عام ٢٠١٢، التعامل مع ما مجموعه ١٦ منطقة ملوثة كما تم إخضاع ٨ مناطق للتحقيق خلال أنشطة ترسيم الحدود حيث جرى تطهير ٩١٠ ٢١ أمتار مربعة

والغاء ١٠٦ ٤٧ أمتار مربعة وتتوجت تلك الأعمال بتدمير ٨١٣ لغماً مضاداً للأفراد وخمس قطع من الذخائر غير المنفجرة وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كان من ضمن التحديات المتبقية وجود مساحة قدر مجموعها ٤٦٦ ٨٧٢,٥ متراً مربعاً وتحتوي على ما مجموعه ١٥ ٥٩٥ لغماً؛ وهي عبارة عن عشر مناطق في مقاطعة مورونا سانتياغو وتبلغ مساحتها ٢٨٧ ٠٩٧,٥٠ متراً مربعاً وتحتوي على ١٠ ٥٦٠ لغماً؛ وعشر مناطق في مقاطعة باستازا تبلغ مساحتها ١٠ ٠٠٠ متر مربع وتحتوي على ٢٩ لغماً؛ وست مناطق في مقاطعة زامورا تشنتشي تبلغ مساحتها ١٦٩ ٧٧٥ متراً مربعاً وتحتوي على ٥ ٠٠٦ ألغام.

٢٥- وقد تم التذكير بأن الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف قد لاحظ أهمية أن تتولى إريتريا، في أقرب فرصة ممكنة، وضع استراتيجيات لتعبئة الموارد تأخذ في الاعتبار ضرورة التواصل مع طائفة واسعة من المانحين على الصعيدين الوطني والدولي وقد تستفيد من التواصل مع العاملين أو الخبراء الاستشاريين الدوليين في مجال مكافحة الألغام من أحدث أساليب المسح والمعدات والدروس المستخلصة فيما يتعلق بخلو الأراضي من الألغام وكذلك للحصول على مصادر إضافية للتمويل الدولي. ودعا الرؤساء إريتريا إلى تقديم معلومات مستكملة عن هذه المسائل وعن المنجزات الرئيسية الدالة على إحراز تقدم في عام ٢٠١٣ وفقاً لما ورد في طلب التمديد الذي تقدمت به، بما في ذلك التزاماتها بإجراء مسح غير تقني ومسح تقني للمناطق المتبقية من أجل حذف مناطق أو التأكد من احتواء مناطق على ألغام مع الاستمرار في الوقت ذاته في أعمال نزع الألغام.

٢٦- وأبلغت إريتريا بأنه تم، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، إلغاء ما مجموعه ست مناطق في إقليم قاش بركة تبلغ مساحتها ٤٦٢ ١٧٠٥ ٤٦٢ متراً مربعاً وما مجموعه ١٢ منطقة في إقليم ديبوب تبلغ مساحتها ٤٠٦ ٤١٣ ٤٠٦ أمتار مربعة وذلك بفضل المسح غير التقني. وفي المجموع، تم التحقق من خلو ١١٢ منطقة من الألغام تبلغ مساحتها ٣٨ ٤٨٩ ٣٨٥ كيلومتراً مربعاً وتم تطهير ما مجموعه ٣٥ منطقة تبلغ مساحتها ٤٥ ٣١٨ ٤٣٨ ٤٤٣٨ ٤٤٣٨ متراً مربعاً. وتذكر إريتريا تمام الإدراك أنه لا تزال هناك مهام جسيمة لا بُد من النهوض بها في النصف الثاني من هذا العام. وأكثرها في مجال إعادة المسح وهي تتطلع إلى إجراء المزيد من التقدم في مجال أعمال التطهير بغية تحقيق الأهداف المتوخاة قبل تقديم طلب ثان بالتمديد.

٢٧- وتم التذكير بأن الاجتماع العاشر للدول الأطراف قد أشار إلى أن جهود موريتانيا فيما يخص حشد الموارد يمكن أن تدعم إذا ما قدمت موريتانيا معلومات أكثر تفصيلاً عن إسقاطات التكاليف المتعلقة باقتناء معدات النقل وإزالة الألغام والافتراج عن الأراضي والتذكير بأن ذلك الاجتماع طلب إلى موريتانيا الاستمرار في تقديم تقارير عن التقدم الذي تحرزه وذلك بتوفير معلومات مصنفة حسب الإفراج عن طريق التطهير والمسح التقني والمسح غير التقني. ودعا الرؤساء موريتانيا إلى تقديم معلومات مستكملة عن هذه المسائل وعن المنجزات الرئيسية الدالة على إحراز تقدم في عام ٢٠١٣ وفقاً لما ورد من طلب التمديد الذي تقدمت به موريتانيا بما في ذلك التزاماتها بالتعامل مع أربع مناطق ملغومة في عام ٢٠١٣ يبلغ إجمالي مساحتها ٧٤٠ ٨٠٨ ١٣ متراً مربعاً.

٢٨- وأبلغت موريتانيا بأنه قد تم التعاون، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٣، مع ما مجموعه ست مناطق تبلغ مساحتها ٨٩٣ ٧٤٥ ٢٢ متراً مربعاً حيث جرى التعامل مع ١٩ ٥٢٥ ٦٠٠ متر مربع عن طريق المسح غير التقني، ومع ٢ ٢٧٢ ٠٤٢ متراً مربعاً عن طريق المسح التقني، ومع ١ ٠٩٦ ١٠٣ أمتار مربعة عن طريق التطهير.

٢٩- وأبلغت موزامبيق بأنه إذا كان طلب التمديد الذي تقدمت به في عام ٢٠٠٨ قدّر أن هناك مساحة تبلغ حوالي ١٢,٢ مليون متر مربع ما زال يتعين التعامل معها قبل حلول آذار/مارس ٢٠١٤ وهو التاريخ الذي حدّد لآخر أجل، فإنه قد تم منذ ذلك الحين اكتشاف ٢٢,٢ مليون متر مربع من المناطق الملوّمة. وأبلغت موزامبيق كذلك بأنه إذا كان هذا الأمر قد أضاف المزيد من التحديات الهائلة التي تعترض سبيل عملية التنفيذ فإن النتائج التي حققتها فيما يتعلق بالتعامل مع المناطق الملوّمة تفوق كثيراً الإسقاطات الواردة في طلب التمديد الذي تقدمت به في عام ٢٠٠٨، حيث جرى التعامل مع ما يزيد على ٢٨,٧ مليون متر مربع في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢، ومع ٢٠ ٤٧٩ لغماً مضاداً للأفراد تم تدميرها خلال تلك الفترة. وأشارت موزامبيق إلى أنه لا يزال هناك، اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ٢٤٩ منطقة خطرة تبلغ إجمالي مساحتها ١٠,٨ ملايين متر مربع من المناطق التي يتعين التعامل معها، وهي تتوقع أن يتم التعامل مع إجمالي هذه المساحة باستثناء منطقة تبلغ ٢,٩ مليون متر مربع تقع على طول حدود موزامبيق مع زيمبابوي وذلك بحلول المهلة التي جرى تمديدتها بالنسبة إلى موزامبيق. وقد قدمت موزامبيق، في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣، طلباً بالتمديد حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ للتعاطي مع أذيال هذه المشكلة.

٣٠- ودعا الرؤساء بيرو إلى تقديم معلومات مستكملة عن المنجزات الرئيسية الدالة على إحراز تقدم في عام ٢٠١٣ وفقاً لما ورد في طلب التمديد الذي تقدمت به، بما في ذلك التزامها بتطهير أربعة أهداف تبلغ مساحتها ٤٠٠ ٣٧ متر مربع تقع على حدودها مع إكوادور. وأبلغت بيرو بأنه تم، في الفترة ما بين نيسان/أبريل ٢٠١٢ وآذار/مارس ٢٠١٣، تدمير ما مجموعه ٤ ٠٢١ لغماً مضاداً للأفراد في ٨ أهداف (هي PACHA 2، وCG-91، وCG-92، وCENEPA 1، وCENEPA 2، وCENEPA 3، وPV2-01 وPV2-02) على الحدود مع إكوادور. كما أبلغت بيرو بأنه ما زال يتعين التعامل مع ما مجموعه ٦٤ منطقة تحتوي على ما مجموعه ١٣ ٣٢٥ لغماً في منطقة الحدود مع إكوادور.

٣١- وللتذكير فإن السنغال التزمت بالاضطلاع بأنشطة المسح التقني ووضع استراتيجية للشطب يمكن أن تؤدي إلى التعجيل بعملية التنفيذ بنسق أسرع مما كان مقترحاً من المدة الزمنية التي طلبتها السنغال وعلى نحو أكثر فعالية من حيث التكلفة. ودعا الرؤساء السنغال إلى تقديم معلومات مستكملة عن هذه المسائل وعن المنجزات الرئيسية الدالة على إحراز تقدم في عام ٢٠١٣ وفقاً لما ورد في طلب التمديد الذي تقدمت به، بما في ذلك التزامها بوضع طريقة للإفراج عن الأراضي، ومراجعة استراتيجيتها الوطنية وخططها الخاصة بإزالة الألغام إذا اقتضت الضرورة، وإجراء المزيد من التحقيقات في المناطق التي كان يصعب الوصول إليها عندما قدمت السنغال طلبها.

٣٢- وأبلغت السنغال بأنها أجرت، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، مسحاً تقنياً في ٢٧ موضعاً وثبت أن هناك ١٩ منطقة تنطوي على أخطار. ويبلغ إجمالي المواقع التي تحتوي على مناطق خطرة ٤٦ موقعاً. وتم، منذ عام ٢٠١٢، الإفراج عن ما مجموعه ٦٦ موقعاً كالتالي: ١٤ موقعاً بفضل إزالة الألغام، و ٥٢ موقعاً بفضل إجراء مسوحات غير تقنية. ولا يزال يتعين مسح ما مجموعه ٢٩٦ موقعاً، والتعامل مع ٤١٥ ٣٣٣ متراً مربعاً حسبما أشارت إليه التقديرات.

٣٣- وللتذكير فإن الاجتماع العاشر للدول الأطراف قد نوّه إلى قيمة خطة طاجيكستان الوطنية لإزالة الألغام التي تضمنت نوايا طاجيكستان بشأن المناطق الملوثة التي أبلغت عنها على طول الحدود الطاجيكية - الأوزبكية، بوسائل منها تقديم المزيد من التوضيحات عن مواقع المناطق المشتبه في احتوائها على ألغام وحالة تلك المناطق ودعا الرؤساء طاجيكستان إلى تقديم معلومات مستكملة عن هذه المسائل وعن المنجزات الرئيسية الدالة على إحراز تقدم في عام ٢٠١٣ وفقاً لما ورد في طلب التمديد الذي تقدمت به، بما في ذلك التزاماتها بتطهير ما مجموعه ٤٢ منطقة تبلغ مساحتها ٧٠٠ ٠٠٠ متر مربع على طول الحدود الطاجيكية - الأوزبكية أو الحد منها، وبتطهير ثلاث مناطق يبلغ إجمالي مساحتها ١٠٠ ٠٠٠ متر مربع في وسط طاجيكستان أو الحد من تلك المساحة.

٣٤- وأبلغت طاجيكستان بأن عام ٢٠١٢ شهد إخضاع ما مجموعه أربع مناطق لأعمال التطهير تبلغ مساحتها ٢ ١٥٠ ٠٠٠ متر مربع في منطقة الحدود الطاجيكية - الأوزبكية كما أبلغت طاجيكستان بأنه تمت مقارنة البيانات المتمخضة عن المسح غير التقني للحدود الطاجيكية - الأوزبكية في أربع من أكثر الدوائر تأثراً بالمعلومات الجديدة المتعلقة بترسيم الحدود وبموقع الحوادث التي وقعت فيما يخص الألغام البرية. وخلصت تلك المقارنة إلى أن كل مواقع الحوادث تقع في الجانب الأوزبكي من الحدود باستثناء حادث وقع على الجانب الطاجيكي منها. واعتباراً من أيار/مايو ٢٠١٣، فإن مواقع التلوث تشمل ١٣٤ منطقة يتعين تطهيرها أو الإقلال من مساحتها على الحدود الطاجيكية - الأوزبكية وتبلغ مساحتها ٨٩٠ ٠٠٠ متر مربع و ٣٠ منطقة يتعين تطهيرها أو الإقلال من مساحتها في وسط طاجيكستان وتبلغ مساحتها ٢ ٢٨٠ ٠٠٠ متر مربع. وفي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، تنوي طاجيكستان إجراء مسح غير تقني في جميع المناطق المتأثرة وذلك من أجل تحديد أفضل للحدود الفاصلة و منهجيات الإفراج عن الأراضي من أجل الإفراج عما لا يقل عن ١ ٥٠٠ ٠٠٠ متر مربع من المنطقة المشتبه في خطرها وإقامة نظام واضح لتحديد الأولويات وإعداد خطة عمل محدّثة بغرض استكمال تنفيذ المادة ٥.

٣٥- ودعا الرؤساء تايلند إلى تقديم معلومات مستكملة عن المنجزات الرئيسية الدالة على إحراز تقدم في عام ٢٠١٣ وفقاً لما ورد في طلب التمديد الذي تقدمت به بما في ذلك التزامها بتطهير ٤٤ منطقة ملغومة تبلغ مساحتها ٤١,٠٥ كيلومتراً مربعاً. وأبلغت تايلند بأنه تمّ،

في عام ٢٠١٢، التعامل مع ما مجموعه ٢٠,٦ كيلومتراً مربعاً حيث تم التعامل مع ٢٠,٣ كيلومتراً مربعاً بفضل المسح غير التقني ومع ٠,٣ كيلومتر مربع بفضل التطهير الكامل.

٣٦- وأبلغت تايلند بأنها عمدت، في عام ٢٠١٢، إلى تطهير ٢٠,٦ كيلومتراً مربعاً من المناطق التي ثبتت خطورتها حيث تم الإفراج عن ٢٠,٣ كيلومتراً مربعاً باللجوء إلى المسح غير التقني والمسح التقني في حين تم الإفراج عن ٠,٣ كيلومتر مربع باستخدام طرق التطهير الكامل حيث اجتازت عشرة كيلومترات مربعة حاجز ضبط النوعية وتم تسليم ٧,٩ كيلومترات مربعة منها إلى أصحاب المصلحة المحليين. وتمثلت نتائج الجهود التي بذلتها تايلند حتى الآن في الإقلال من المساحة المعروفة عن احتوائها أو المشتبه في احتوائها للألغام مضادة للأفراد فأصبحت ٥٢٥,٩٧ كيلومتراً مربعاً في ثماني عشرة مقاطعة. وأبلغت تايلند كذلك بأنها حققت، في العام الماضي، زيادة قدرت بضعفين في إجمالي الأرض التي جرى تطهيرها والإفراج عنها بالمقارنة مع العام الذي سبقه. ولتعزيز هذا الجهد، درّبت تايلند ٤٠ عاملاً جديداً من العاملين في مجال إزالة الألغام وستواصل بذل جهودها من أجل المضي في تطوير أفضل الممارسات في مجال الإفراج عن الأراضي.

٣٧- وتم التذكير بأنه قد تم الاتفاق، في الاجتماع العاشر للدول الأطراف، على أن تقدم المملكة المتحدة، في أقرب وقت ممكن ولكن في أجل أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، شرحاً وافياً عن التقدم الحاصل في إزالة الألغام والانعكاسات المترتبة على إزالة الألغام مستقبلاً كي تفي المملكة المتحدة بالتزاماتها. كما تم التذكير بأن الاجتماع التاسع للدول الأطراف نوّه بقيمة تقديم المملكة المتحدة لتوضيحات بشأن جدول زمني لوفائها بالتزاماتها بموجب المادة ٥ في أقرب وقت ممكن. وفضلاً عن ذلك، تم التذكير بأن التزام المملكة المتحدة تمثل في تقديم تقارير منتظمة عن العناصر التالية: إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الألغام وغيرها من الهيئات التي تعنى بالتنفيذ؛ وإنشاء الإطار التنظيمي اللازم؛ والتقدم المحرز بشأن العقود التي أبرمت والميزانيات المتاحة؛ والتقدم المحرز في إزالة الألغام؛ وعمليات التقييم البيئية والإيكولوجية والتقنية التي أجريت. ودعا الرؤساء المملكة المتحدة إلى تقديم معلومات مستكملة عن هذه المسائل.

٣٨- وفي حين لم تقدم المملكة المتحدة جدولاً زمنياً بشأن الوفاء بالتزاماتها فإنها أبلغت فعلاً عن إزالة ١٩٠ لغماً مضاداً للأفراد من منطقة ساير هيل و٤٨٨ لغماً مضاداً للأفراد و٥٦٨ لغماً مضاداً للدبابات من منطقة سورف باي خلال المرحلة الأولى؛ وإجراء مسح تقني والإحالة إلى الإحداثيات الجغرافية بشأن ٣,٤٩ كيلومترات مربعة من الأرض المفرج عنها خلال المرحلة الثانية؛ وتحديد مواقع ٢٩٦ لغماً مضاداً للأفراد، و٣٢ لغماً مضاداً للدبابات و٦ من الأشراك الخداعية وتدميرها خلال المرحلة الثالثة. وأبلغت المملكة المتحدة بأنه تم، في الحمل، الإقلال من المناطق المغمورة بما يساوي ٤,٦ كيلومترات مربعة، وتم تطهير ٢٢ هكتاراً وتم التعامل مع مساحة قدرها ٤,٧ كيلومترات مربعة عن طريق تطهير مناطق المعارك.

٣٩- وتم التذكير بأن الاجتماع التاسع للدول الأطراف لاحظ القيمة المعلقة على قيام اليمن بتقديم المزيد من التوضيحات المتعلقة بحجم التحدي الذي لا يزال اليمن يواجهه وبشأن الخطوات التي اتخذها للتغلب على التحديات التقنية التي كانت في الماضي بمثابة ظروف معوقة للتنفيذ. ودعا الرؤساء اليمن إلى تقديم معلومات مستكملة عن هذه المسائل وعن المنجزات الرئيسية الدالة على إحراز تقدم في عام ٢٠١٣ وفقاً لما ورد في طلب التمديد الذي تقدم به اليمن بما في ذلك التزامها بتطهير ٥٨٢ ٥٥٥ ٢ متراً مربعاً في مناطق إبّ وحضرموت والجوف ومأرب وشبوه. وأبلغ اليمن عن تطهير مساحة بلغت، في الجمل، ٤١٤ ٥٨٥ ٢ متراً مربعاً، في عام ٢٠١٣، في آبين والضالع وعمران وإبّ وصعدة وانتهى ذلك كله بكشف وتدمير ٧٠ لغماً مضاداً للأفراد وستة ألغام مضادة للدبابات و١ ٣٢٦ قطعة من الذخائر غير المنفجرة وشرك خداعي واحد.

٤٠- ودعا الرؤساء زمبابوي إلى تقديم معلومات مستكملة عن الالتزامات التي قطعها على نفسها في طلب التمديد الذي تقدمت به، بما في ذلك التزاماتها بوضع معايير وطنية، ونقل مركز مكافحة الألغام من منطقة التخزين، ووضع خطة استراتيجية وطنية والعمل مع الشركاء في مجال التنفيذ على ضمان اتباع نهج مشترك للإبلاغ عن المعلومات وإدارتها. كما دعا الرؤساء زمبابوي إلى تقديم معلومات مستكملة عن المنجزات الرئيسية الدالة على إحراز تقدم في عام ٢٠١٣ وفقاً لما ورد في طلبها، بما في ذلك استكمال الجزء الأول من حقل الألغام الممتد من مركز سانغو الحدودي إلى كروكس كورنر، والبدء في الجزء الثاني من حقل الألغام الممتد من مركز سانغو الحدودي إلى كروكس كورنر (٣٢ كيلو متراً ممتدة على شريطين من نهر ميونيزي إلى مركز سانغو الحدودي)، واستكمال المنظمات الدولية عمليات مسح المناطق الملوثة، وتدريب ونشر أفرقة إزالة الألغام، وتطهير ١ ٥٠٣ ٠٠٠ متر مربع من حقول الألغام الممتدة من مؤسنيجيزي إلى روينيا (٢٠٣ ٠٠٠ متر مربع)، ومن مركز سانغو الحدودي إلى كروكس كورنر (٧٠٠ ٠٠٠ متر مربع) ومن روسيتو إلى موزيتي ميشن (٦٠٠ ٠٠٠ متر مربع).

٤١- وأبلغت زمبابوي بأنها مستمرة في تنفيذ الخطة الواردة في طلب التمديد الذي تقدمت به وأهابت بالاجتماع الدولي وسائر الدول الأطراف تقديم المساعدة لها بغية التعامل مع بقية التحديات المتعلقة بالتنفيذ. وأشارت زمبابوي إلى أن الفرق المكلفة هذا العام بحقل الألغام الممتد من مركز سانغو الحدودي إلى كروكس كورنر تعكف على إجراء مسح لحقل الألغام الثانوي وتطهيره وعلى ضبط النوعية في جزء من حقل الألغام الأولي والثانوي وشرعت في مسح وتطهير المناطق المشتبه في احتوائها على ألغام في كاريبا، حيث كشفت ودمرت ١٦٣ جهازاً متفجراً مرتجلاً وأفرجت عن مساحة تبلغ ٦ ٦٠٠ متر مربع. وبدعم من لجنة الصليب الأحمر الدولية تم تحديد موعد لتنظيم دورة دراسية بشأن مخاطر الألغام في تموز/يوليه ٢٠١٣، ويجري الآن وضع معايير زمبابوي الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام، وأدخلت تحسينات على إدارة المعلومات. وأجرت المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية مسحاً

غير تقني لحقول الألغام الممتدة من منطقة بورما وشيبا فورست إلى منطقة بيكون هيل، واستوردت معدات لإزالة الألغام إلى زمبابوي، ونظمت دورة دراسية عن إزالة الألغام، وكلفت بمسح وتطهير حقول الألغام في منطقة بورما فاي. وأبلغت زمبابوي كذلك بأنه تم إعطاء الضوء الأخضر لمنظمة هالو ترست لمباشرة عمليات إزالة الألغام وبأن زمبابوي تعمل مع موزامبيق على وضع التفاصيل المتعلقة بإزالة الألغام من حدودهما المشتركة، وبأن الاتحاد الأفريقي قد أشار إلى استعداده لدعم زمبابوي عن طريق توفير معدات إزالة الألغام وحقائب الإسعافات الأولية في حالات الطوارئ.

٤٢ - وفي قمة كارتاخينا، اتفق على أن الدول الأطراف التي أبلغت عن مناطق ملغومة خاضعة لولايتها أو لسيطرتها ستبذل قصارى جهدها لكي تحدد، تحديداً دقيقاً قدر الإمكان، محيط ومواقع جميع المناطق الخاضعة لولايتها أو لسيطرتها والتي يُعرف أنها مزروعة بالألغام المضادة للأفراد، أو يشبه في أنها كذلك، إن لم تكن فعلت ذلك أصلاً، وتبلغ هذه المعلومات^(١). واتفق أيضاً على أن تبذل تلك الدول الأطراف قصارى جهدها لتتأكد من أن جميع الأساليب المتاحة مطبقة حيثما كان ذلك مناسباً، وذلك بوضع وتنفيذ معايير وسياسات وإجراءات وطنية قابلة للتطبيق من أجل الإفراج عن الأراضي بوسائل تقنية وغير تقنية تخضع للمساءلة بشأنها وتكون مقبولة للمجتمعات المحلية، بطرق منها إشراك النساء والرجال في عملية القبول. واتفق كذلك على أن تقدم تلك الدول الأطراف معلومات عن المناطق التي أفرج عنها بالفعل، مصنفة حسب الإفراج بواسطة التطهير أو المسح التقني أو المسح غير التقني^(٢). واتفق أيضاً على أن تبذل هذه الدول الأطراف قصارى جهدها لتأخذ كلفة على عاتقها، على الصعيد الوطني، مسألة الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٥ عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية لمكافحة الألغام وما يتصل بذلك من سياسات وخطط وسياسات مالية وأطر قانونية، واستعراضها بانتظام، وتقديم معلومات عن تنفيذها إلى اللجنة الدائمة المعنية بإزالة الألغام، وأن تقدم سنوياً، وفقاً للمادة ٧، معلومات دقيقة عن عدد المناطق الملغومة وأماكنها ومساحاتها، والصعوبات التقنية أو التشغيلية المحددة المتوقعة، والخطط الرامية إلى تطهير تلك المناطق أو الإفراج عنها^(٣). وقد واصلت الدول الأطراف، منذ الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف، جهودها للعمل بمقتضى الالتزامات التي قطعتها على نفسها في قمة كارتاخينا.

٤٣ - وأبلغت بوروندي أن دائرة الطاقة والمناجم حددت وجود مناطق مشتبه فيها أخرى حوالي أعمدة الكهرباء عالي التوتر في مقاطعات بروري وبوجمبورا وبوبانزا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، أجري تقييم خارجي للتحديات المتبقية المطروحة في مجال التنفيذ وخلص إلى أن بوروندي تحتاج إلى إجراء مسح غير تقني لـ ٦٦ منطقة صغيرة تقع في محيط أعمدة

(١) خطة عمل كارتاخينا، الإجراء رقم ١٤.

(٢) خطة عمل كارتاخينا، الإجراء رقم ١٥ ورقم ١٧.

(٣) خطة عمل كارتاخينا، الإجراء رقم ١٦ ورقم ١٧.

الكهرباء و٢٢ من المواضع العسكرية السابقة حيث لا تتجاوز مساحة المناطق المحيطة لكل عمود ٢٠٠ متر مربع وعليه خلص ذلك التقييم إلى أن من غير المحتمل العثور على ألغام هناك كما تم الخلوص إلى أن بإمكان بوروندي أن تنتهي من عملية التنفيذ بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وهو التاريخ المحدد في المهلة التي منحتها، حيث من المحتمل أن يستغرق العمل اللازم ٢٦ أسبوعاً.

٤٤- وقد سبق أن أبلغت إثيوبيا عن وجود ثلاث مناطق معروف احتواؤها على ألغام في منطقة تغري و٣١٢ منطقة يشتبه في احتوائها على ألغام في مناطق عفر، الصومالي وأوروميا وغامبيلا. كما سبق لإثيوبيا أن أبلغت بأن المناطق الملوثة المعروفة والمناطق المشتبه في احتوائها على ألغام هي مناطق لا يمكن الوصول إليها نظراً لمشاكل البنية التحتية والطرق والنأي في المناطق المحيطة بالحدود. ولم تقدم إثيوبيا أي معلومات إضافية في عام ٢٠١٣.

٤٥- وذكرت ألمانيا، عن طريق طلب تقدمت به لمنحها مهلة بأن منطقة التدريب العسكري السابقة الواقعة في ويتسوك في ولاية براندنبرغ يشتبه في احتوائها على ألغام مضادة للأفراد. وأشارت ألمانيا إلى أن المنطقة المعنية قد خُفضت إلى حوالي ١٠ ٠٠٠ متر مربع، وذكرت كذلك بأن الجهود المبذولة من أجل إجراء المسح التقني ستنتهي بحلول نهاية صيف عام ٢٠١٣ وبأن أعمال إزالة الألغام ستبدأ في عام ٢٠١٤. وطلبت ألمانيا تمديد المهلة التي منحتها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٤٦- وذكرت هنغاريا بأن هناك قطعاً أرضية في هنغاريا على طول حدودها يشتبه في احتوائها على ألغام مضادة للأفراد وهي تمتد من العلامة الحدودية رقم D1 (نهر درافا ابتداءً من الخط الحدودي قرب جنوب كيسليوسفابوسزتا التابعة لبلدية ماتي)، إلى العلامة الحدودية رقم D417 (الضفة اليمنى لنهر دونا التابعة لبلدية كولكد). وأشارت هنغاريا إلى أن إجمالي مساحة المنطقة المعنية أصلاً (أي قطعة أرض عرضها ١ ٠٠٠ متر وطولها ٦٨٣ ٧٩ متراً) ينبغي التعاطي معها بحلول نهاية صيف عام ٢٠١٣.

٤٧- وأبلغ العراق بأن الأعمال المتبقية سيضطلع بها وفقاً لخطة الاستراتيجية، وبأن المسح غير التقني في خمس محافظات (البصرة وذي قار وميسان والمثنى وواسط) قد أُنجز وبأن عمليات المسح غير التقني يتعين إعادة حساباتها نظراً لحدوث فيضانات في محافظتي واسط وميسان ونظراً لوجود الألغام الطليقة. وأشار العراق إلى أن المناطق الشديدة التأثر بالألغام توجد في البصرة وميسان وواسط وديالى، إلا أن الجهود المبذولة في ديالى تتقدم ببطء نظراً لعدم استقرار الأوضاع الأمنية. وعلاوة على ذلك، أبلغ العراق بأن ذي قار ستكون، بحلول نهاية عام ٢٠١٣، أول محافظة تنجز فيها عمليات التنفيذ.

٤٨- وأشارت النيجر، عن طريق طلب تقدمت به لمنحها مهلة أطول، إلى أنه تم تحديد منطقة معروفة باحتوائها ألغاماً مضادة للأفراد ويبلغ إجمالي مساحتها ٢ ٤٠٠ متر مربع وذلك إلى جانب المناطق الأربع المشتبه في احتوائها ألغاماً، وكل منها لا يُعرف مساحتها. وطلبت النيجر تمديد المهلة التي منحتها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٤٩- وأشارت صربيا، عن طريق طلب تقدمت به لمنحها مهلة أطول إلى أن هناك، اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٣، جملة من عشر "مناطق مشتبه فيها" تبلغ مساحتها ١٩٦ ٢٢١ ١ متراً مربعاً، يتعين تطهيرها، وأن هناك جملة من ١٢ "منطقة مشتبه فيها" تبلغ مساحتها ٢٠٨٠ ٠٠٠ متر مربع ما زالت في انتظار المسح. وطلبت صربيا تمديد المهلة التي منحتها حتى ١ آذار/مارس ٢٠١٩.

٥٠- وأبلغ الصومال بأن التلوث في الجزء الجنوبي من البلد لم يتم تحديده كمياً غير أنه أجريت دراسات استقصائية لأثر الألغام الأرضية في أرض الصومال، وبونتلاندي ومنطقتي صول وسناغ حيث تم تحديد ٣٥٦ مجتمعاً محلياً متأثراً و٧٧٢ منطقة مشتبه في خطرهما في أرض الصومال، و٣٥ مجتمعاً محلياً متأثراً و٤٧ منطقة مشتبه في خطرهما في بونتلاندي، و٩٠ مجتمعاً محلياً متأثراً و٢١٠ منطقة مشتبه في خطرهما في صول وسناغ. كما أبلغ الصومال بأنه لا تزال هناك، اعتباراً من ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٣ ما مجموعه ٣٣٣ منطقة ملغومة غير معروفة الحجم يتعين التعامل معها. وأشار الصومال إلى أن ذلك لا يشمل منطقتي جنوب ووسط الصومال (بنادير وشايبيل السفلى، ووسط شايبيل، وحبران، وغلغادود، ومودوغ، وباي، وباكول، وغيدو، وجوبا السفلى وجوبا الوسطى) حيث من المعروف أن التلوث منتشر.

٥١- وذكر جنوب السودان بأنه لا يزال هناك، اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ما مجموعه ٧٠٧ مناطق يعرف أو يشتبه في احتوائها ألغاماً مضادة للأفراد، مما يتعين التعامل معه بما تبلغ مساحته ١١ ٣٦٧ ١٥٩ متراً مربعاً. كما أبلغ جنوب السودان بأن قائمة تلك المناطق التي وردت في تقريره الأول بشأن الشفافية ينبغي أن تستخدم نقطة مرجعية يمكن بالعودة إليها قياس التقدم المحرز صوب التنفيذ في السنوات القادمة.

٥٢- وأبلغ السودان، عن طريق طلب تقدم به لتمديد المهلة التي مُنحها، بأنه لا تزال هناك حاجة إلى التعامل مع ٢٧٩ منطقة يعرف احتواؤها أو يشتبه في احتوائها على ألغام مضادة للأفراد أو غير ذلك من المتفجرات من مخلفات الحرب ويبلغ مجموع مساحة تلك المناطق حوالي ٣٨ كيلو متراً مربعاً حيث يقع ٥٠ في المائة من المناطق في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. كما أبلغ السودان بأن هاتين الولايتين غير مأمونتين لإجراء عمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في هذه المرحلة نظراً لاستمرار النزاع. وطلب السودان تمديد المهلة التي مُنحها حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

٥٣- وأبلغت تركيا، عن طريق طلب تقدمت به لتمديد المهلة التي مُنحها، بأن الحاجة لا تزال ماسة إلى تطهير ٣ ٥١٤ منطقة يبلغ مجموع مساحتها ١٠ ٥٨٢ ٢١٣ أمتار مربعة وتحتوي على ٨١٤ ٠٩٩ لغماً مضاداً للأفراد و٨٢٣ ١٦٣ لغماً مضاداً للدبابات، وذلك على حدودها مع أرمينيا وأذربيجان وإيران (جمهورية - الإسلامية) والعراق والجمهورية العربية السورية، وكذلك في مناطق أخرى غير المناطق الحدودية. وطلبت تركيا تمديد المهلة التي منحتها حتى ١ آذار/مارس ٢٠٢٢.

٥٤- وفي قمة كارتاخينا، أُتفق على أن الدول الأطراف التي أبلغت عن وجود مناطق ملغومة خاضعة لولايتها أو سيطرتها، ولكنها تحتاج إلى تمديد مهلة العشر سنوات بسبب ظروف استثنائية، ستعلم الدول الأطراف بهذه الظروف الاستثنائية في الوقت المناسب، وتُعد طلبات التمديد وفقاً للتوصيات الصادرة عن الاجتماع السابع للدول الأطراف، وتغتنم الفرصة لإجراء حوار غير رسمي مع الفريق المكلف بتحليل طلبات التمديد^(٤). ومنذ المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف، تلقى الرئيس طلبات من تشاد (٢ أيار/مايو ٢٠١٣)، وموزامبيق (٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣) وصربيا (٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣) والسودان (٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣) وتركيا (٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣). وعملاً بمقررات الاجتماع السابع للدول الأطراف، أفاد الرئيس الدول الأطراف بتلقيه هذه الطلبات وأوعز إلى وحدة دعم التنفيذ بإتاحة هذه الطلبات لجميع الجهات الفاعلة المهتمة على الموقع الشبكي للاتفاقية.

٥٥- وفي الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف، قطعت الدول الأطراف على نفسها تعهدات إذا اكتشفت إحدى الدول الأطراف، على نحو استثنائي، بعد انتهاء الأجل الأصلي أو الممدد لتنفيذ المادة ٥، وجود منطقة ملغومة (وفقاً للتعريف الوارد في المادة ٢-٥ من الاتفاقية) بما في ذلك منطقة زرعت بالألغام حديثاً، مشمولة بولايتها أو خاضعة لسيطرتها، ويعرف أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد أو يشبهه في أنها كذلك. واتفق على أنه إذا رأت الدولة الطرف أنها لن تتمكن من تدمير أو العمل على ضمان تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المنطقة الملغومة قبل الاجتماع التالي للدول الأطراف أو المؤتمر الاستعراضي (أيهما يكون أولاً) فينبغي لها أن تقدم طلب تمديد على أن تكون فترة التمديد قصيرة ما أمكن ولا تتجاوز عشر سنوات، ويقدم الطلب إما إلى ذلك الاجتماع أو إلى المؤتمر الاستعراضي إذا سمح بذلك توقيت اكتشاف المنطقة، أو إلى اجتماع الدول الأطراف أو المؤتمر الاستعراضي التاليين إذا لم يسمح بذلك وقت اكتشاف المنطقة، وذلك عملاً بالالتزامات الواردة في المادة ٥ ووفقاً لعملية تقديم طلبات التمديد التي اتفق عليها في الاجتماع السابع للدول الأطراف. كما اتفق على تحليل الطلبات وفقاً للعملية المتفق عليها في الاجتماع السابع للدول الأطراف المتبعة منذ عام ٢٠٠٨ ويتخذ القرار بشأن طلبات التمديد ووفقاً للمادة ٥. ومنذ الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف، تلقى الرئيس طلي تمديد من ألمانيا (١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣) والنيجر (١ تموز/يوليه ٢٠١٣).

٥٦- وإضافة إلى الالتزامات التي أُعلنت في مؤتمر قمة كارتاخينا، أجرى ممثلو الدول الأطراف التي قدمت طلبات والفريق المكلف بتحليل طلبات التمديد حواراً غير رسمي كي يتسنى لفريق التحليل استيعاب الطلبات على نحو أفضل وتقديم المشورة والاقتراحات إلى الدول الأطراف المقدمة للطلبات. وترتب على هذه العملية التعاونية تقديم الدول الأطراف

(٤) خطة عمل كارتاخينا، الإجراء رقم ٢١.

توضيحات بشأن العديد من المسائل المتعلقة بطلباتها، علماً بأن بعض البلدان قدم طلبات منقحة ومحسنة (موزامبيق في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ والسودان في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٣).

٥٧- وقد اعتمد الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف توصيات فيما يتعلق بعملية تحليل الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥ من الاتفاقية لتحقيق أهداف منها التعجيل بعملية التحليل بغية زيادة كفاءتها. وفي عام ٢٠١٣، واجه الفريق الذي كُلف بتحليل طلبات التمديد عقبات حالت دون ذلك لورود الطلبات في وقت متأخر أو أنها وردت غير مكتملة وأدى ذلك إلى تقديم الطلبات المنقحة في فترة متأخرة أيضاً.

٥٨- ولوحظ أيضاً أن الدول الأطراف التالية التي حُدث لها مهل في عام ٢٠١٥ ستقدم طلبات تمديد لينظر فيها في المؤتمر الاستعراضي الثالث: إريتريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي واليمن. كما لوحظ أن دولة طرفاً أخرى حُدث لها مهلة تنتهي في عام ٢٠١٥ وهي إثيوبيا. وفي ضوء مواعيد انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثالث أوصى رئيس الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف بطرح الطلبات التي يتعين النظر فيها في المؤتمر الاستعراضي الثالث في أجل أقصاه ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٥٩- وبالتذكير بأنه قد تم الاتفاق على أن تقوم الدول الأطراف في إطار عملية تنفيذ المادة ٥ "بضمان وزيادة فعالية وكفاءة الجهود التي تبذلها، على الأقل جزئياً، باستخدام المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام كإطار مرجعي لوضع معايير وطنية وإجراءات عمل تقيّد السلطات الوطنية في الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٥"، فقد أحيطت الدول الأطراف علماً، في اجتماع اللجنة المعنية بإزالة الألغام المعقود في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣، بالتعديلات الهامة التي أدخلت على المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام فيما يخص الإفراج عن الأراضي.

٦٠- وقد لوحظ أن النقطة المنقحة في إطار تلك المعايير والمتمثلة في استخدام أكثر اتساقاً وأقل لبساً للمصطلحات، واستخدام مصطلحات تتلاءم مع المصطلحات المستخدمة في الاتفاقية. ولوحظ، على وجه الخصوص، أن التصنيف ذي المستويين "للمنطقة المشتبه في أنها خطيرة" و"المنطقة المؤكدة الخطورة"، وهو تصنيف بسيط جيد التعريف وينبغي أن يكون مستوعباً بسهولة، يتناغم جيداً مع الالتزامات الواردة في الاتفاقية بالتعاطي مع المناطق التي يعرف أنها تحتوي أو يشتبه في احتوائها ألغاماً مضادة للأفراد. كما لوحظ أن المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام المنقحة تشكل الأساس للقيام بإبلاغ أكثر فعالية بموجب الاتفاقية ولرصد عملية التنفيذ.